



ملخص تنفيذي



معالجة الاختلالات في سوق العمل و اثرها على التركيبة السكانية

وزير الشؤون الاجتماعية و وزير الدولة لشؤون الاقتصردية



يوليو 2020

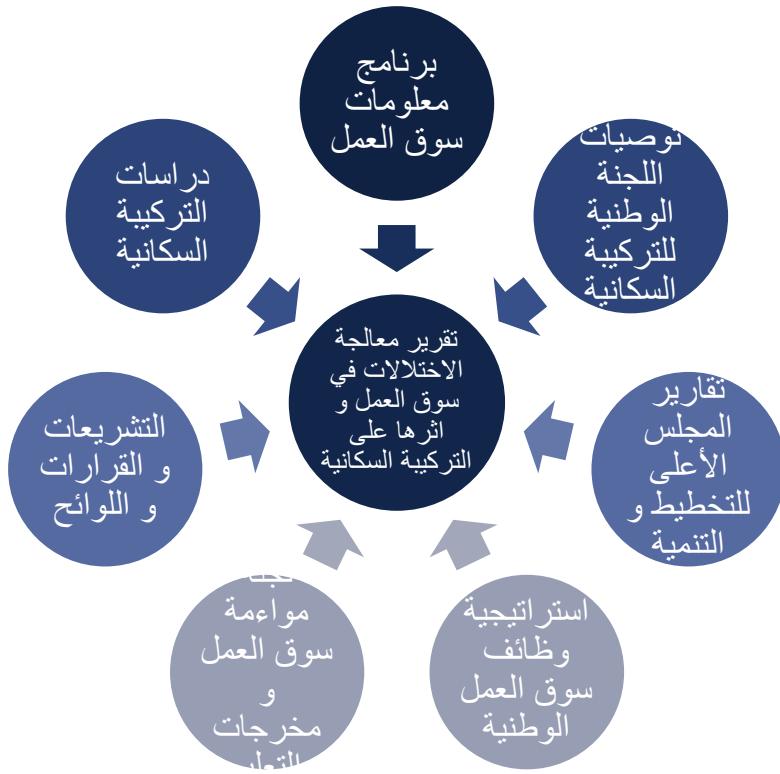
تمهيد



- تم اعداد التقرير بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفقاً لمنهجية متناغمة مع الأهداف الاستراتيجية لدولة الكويت وسياسات الخطة الإنمائية
- يسعى التقرير موجز دراسة الوضع القائم و تحديد موارد الاختلال في سوق العمل و الذي له آثار وأبعاد تلك الاختلالات على التركيبة السكانية
- يطرح التقرير التصور الحكومي لمعالجة الاختلالات و البرامج القائمة و المزمع تفعيلها لمعالجة اختلالات سوق العمل بالدرجة الأولى و انعكاساتها على التركيبة السكانية من حيث الجودة وليس العدد

**معالي السيدة مريم عقيل العقيل
وزير الشؤون الاجتماعية
ووزير الدولة للشئون الاقتصادية**

المرجعية الإحصائية - نظام معلومات سوق العمل



اعتمد الفريق على البيانات الواردة و المجمعة و المعالجة احصائيا و الذي يتم تغذيته من الجهات ذات العلاقة في نظام معلومات سوق العملفي موقع الإدارة المركزية للاحصاء

<https://lmis.csb.gov.kw>

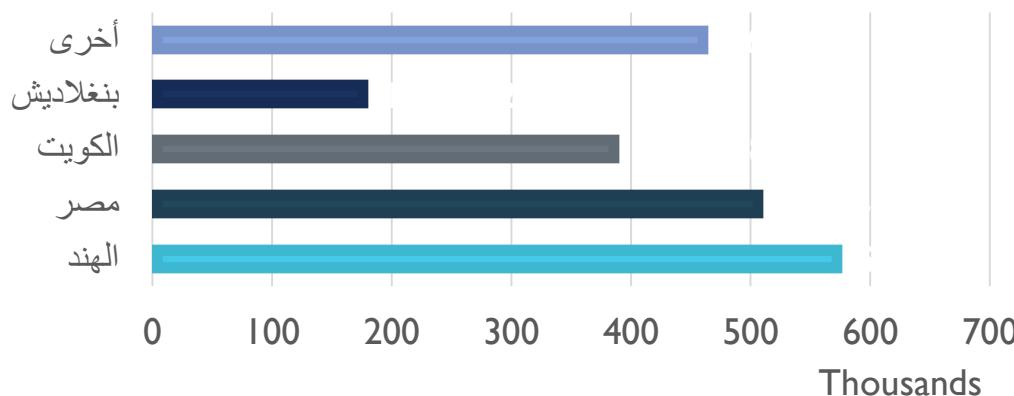


السنّة	كويتي	غير كويتي	الإجمالي
2005	860,324	1,333,327	2,193,651
2011	1,089,969	1,975,881	3,065,850
2016	1,238,679	2,686,808	3,925,487
2017	1,270,201	2,812,503	4,082,704
2018	1,303,246	2,923,674	4,226,920
2019	1,335,712	3,084,398	4,420,110



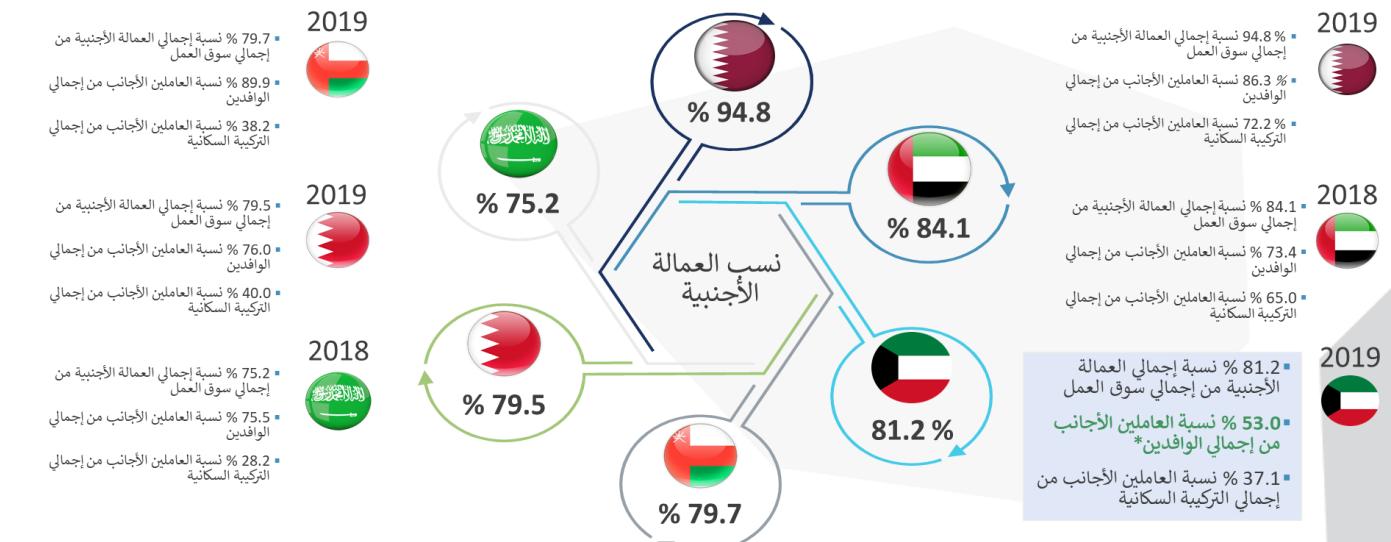
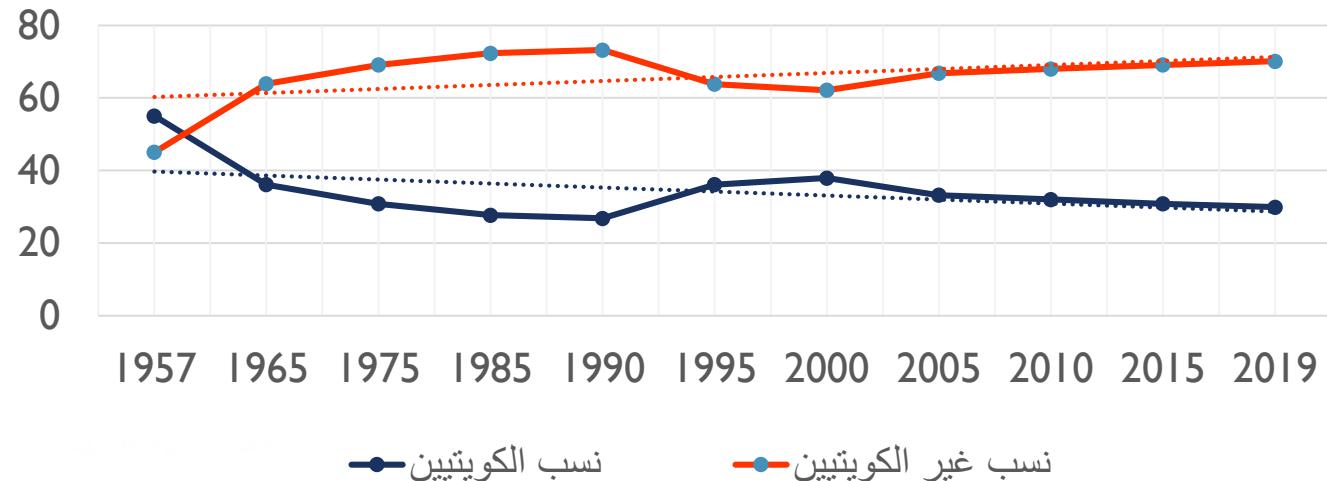
يشير تحليل الوضع الراهن للتركيبة السكانية إلى معاناة الهيكل السكاني الكويتي من مشكلتين أساسيتين،

انخفاض معدل نمو السكان الكويتيين (55% منذ 2005) مقابل ارتفاع معدل نمو السكان الوافدين (100% منذ 2005)

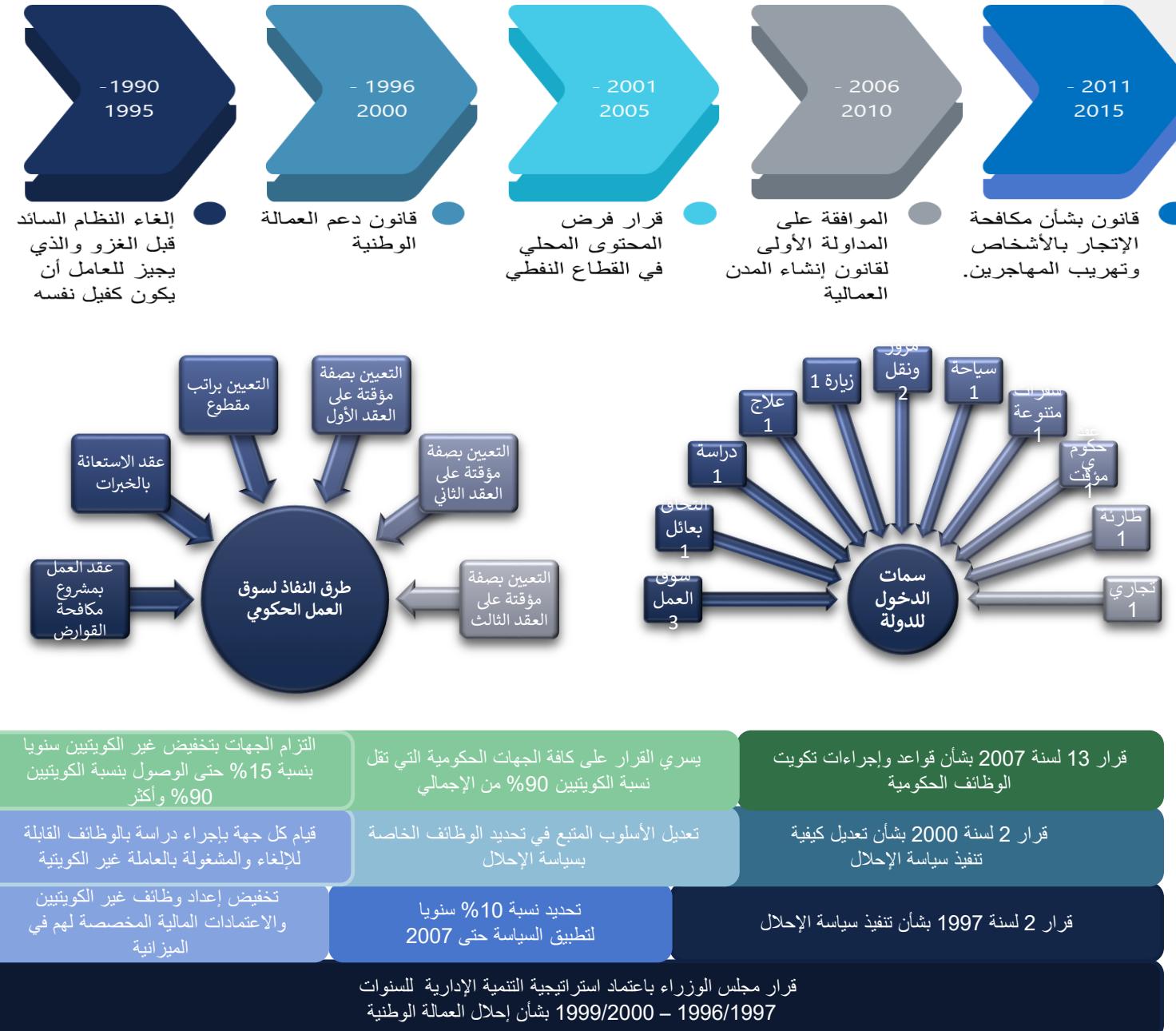


آخري ■ بنغلاديش ■ الكويت ■ مصر ■ الهند

مقارنة نسب إجمالي التركيبة السكانية طبقاً للجنسية خلال الفترة من 1957-2019







مرسوم رقم 17 لسنة 1959 بشأن إقامة الأجانب لغيرارات و التعايم و اللوانح الورازية ذات الصلة

قانون 41 لسنة 2014

قانون 7 لسنة 1888

قانون 50 لسنة 1993

قانون 1 لسنة 1999

قانون 17 لسنة 1968

قانون 117 لسنة 1977

قانون 1 لسنة 1963

قانون 26 لسنة 1965

قانون 1 لسنة 1963

مرسوم 17 لسنة 1959

قوانين و تشريعات

- تعديل قانون تشكيل لجنة المناقصات المركزية ليضم في عضويتها ممثل عن الهيئة العامة للقوى العاملة.
- صدر القانون رقم 32 / 2016 في شأن تعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الاهلي (التجار بالبشر).

قرارات وزارية

- اصدار قرار رقم (583) لسنة 2016 بتحديد اعداد اولية لبعض المهن والحرف.
- صدر القرار الوزاري رقم (2302) لسنة 2016 لتحديد رسوم مزاولة شطاط استئنام العمالة المنزلية.
- قرار وزاري بشأن السائق والمتدرب من يحمل اقامه وفق المادة 20 وغادر البلاد او سقطت عنه الاقامة لوجوده خارج البلاد اكثر من ستة أشهر لا يتم السماح له بدخول البلاد قبل مرور عامين الا إذا كان على نفس الكيف.
- قرار برفع الرسوم على معاملات الاقامة.

قرارات و إجراءات إدارية

- فتح الباب ليمتىء العمالة المنزلية المنكحة بالسفراء.
- تصميم النظام الوطني الآلى للعمالة.
- عدم الموافقة على تحويل الزوجة في حالة طلاقها إلى العمل بالقطاع الاهلي.
- عملة العقود الحكومية الموقعة التي تزيد مدة اقامتها عن عام يتم مغادرتها البلاد فور انتهاء مدة العقد الحكومي.
- عدم السماح للأشخاص المنتمين لفئة العمالة الهمائية بدخول الكويت.
- عدم جواز منح اقامة الالتحاق بعائلي للأبناء المقيمين بالبلاد الا بوجود اقامة صالحة للأب.
- عدم جواز كفالة الام لأناثها (التحاق بعائلي) إلا لأصحاب المهن الشخصية التي تتحاجها البلاد.

مقترنات قوانين و تشريعات

- تعديل قانون 391 لسنة 2001 لمنح المرأة العاملة بالقطاع الخاص علاوة الأولاد حال عجز الزوج.
- معاقبة المحرض على ترك العمل.
- رفع مخالفات قانون إقامة الأجانب.
- زيادة رسوم خدمات الإدارة العامة لشئون الإقامة.
- وزارة الداخلية

قرارات وزارية

- تقويم بسطات سوق الجمعة والأسواق الشبيهة.
- حظر التعيين في المهن الإدارية لمدة 5 سنوات إلا للمواطنين.
- حظر التعيين بالعقود الحكومية إلا عن طريق التوظيف المركزي.
- اقرار حق العمالة الوطنية في الابتعاث.

قرارات و إجراءات إدارية

- تنظيم آلية العمل من المنزل.
- تنظيم تدريب المواطنين على الأعمال المهنية والانتاجية بالتنسيق بين برنامج إعادة الهيكلة واتحاد الجمعيات التعاونية والمدارس.
- الربط بين الجهات ومكانة اجراءات استخدام العمالة الحكومية.
- الربط بين الجهات وتحديد حدود قصوى لمدة الإقامة.
- تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش على العيارات الزراعية.
- وضع اعتمارات للمدن العمالية الجديدة منها: (التنسيق في تحديد مواقعها على المخطط الهيكلي - تحديد مكانها بحسب الموقع والزمن - دراسة مشاركة القطاع الخاص - مراعاة الضوابط الأمنية)

قوانين و تشريعات

- زيادة الرسوم على جميع الخدمات التي تقدمها الادارة العامة لشئون الإقامة بوزارة الداخلية.
- تشديد العقوبة للشخص الاهلي للعامل للحد من تلك الظاهرة مع تعديل معاقبة الشخص الاهلي.
- معاقبة كل من يساعد في التحرير على ترك العمل (الهروب).
- رفع قيمة الغرامة المترتبة على المخالفات الواردة بقانون اقامة الاجانب رقم 17 لسنة 1959.
- تعديل قانون تشكيل لجنة المناقصات المركزية ليضم في عضويتها ممثل عن الهيئة العامة للقوى العاملة.

قرارات وزارية

- التنفيذ التدريجي لاختبار العمالة خارج البلاد وذلك للعمالة الغير مؤهلة والفنية، وتم استحداث قطاع جديد لذوي الهيئة العامة العاملة بسمى قطاع التوظيف والمهارة المهنية للمساعدة في تطبيق هذا الإجراء.
- استخدام نظام الـ *primavera* للختبارات المقدمة للعقود الحكومية.
- قصر التحويل بين القطاعات وحددت القرار ان التحويل داخل ذات القطاع بعد مضي سنة من تاريخ اصدار اذن العمل وموافقة صاحب العمل.
- ضيبي شروط انتقال الابدي للعمالة من صاحب عمل لآخر

قرارات و إجراءات إدارية

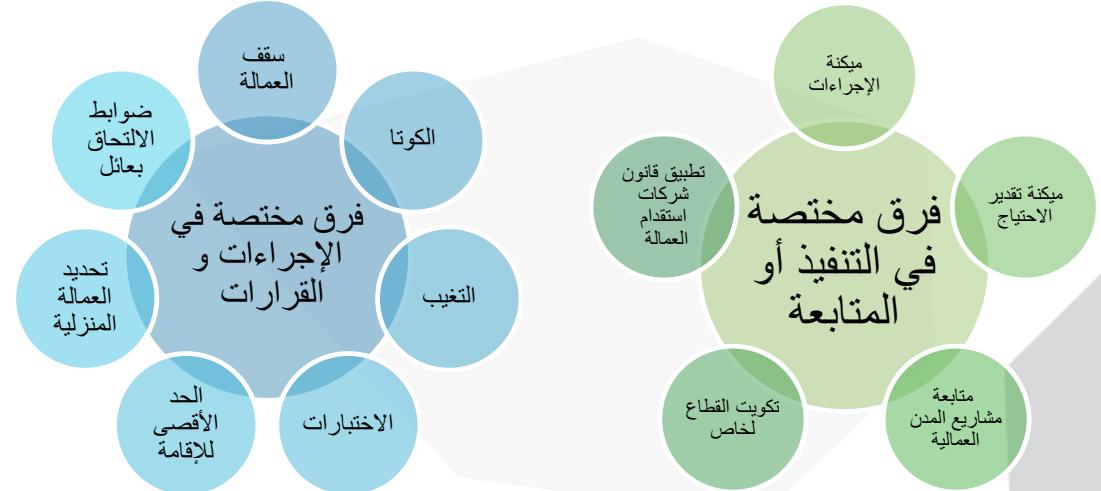
- التنفيذ التدريجي لاختبار العمالة خارج البلاد وذلك للعمالة الغير مؤهلة والفنية، وتم استحداث قطاع جديد لذوي الهيئة العامة العاملة بسمى قطاع التوظيف والمهارة المهنية للمساعدة في تطبيق هذا الإجراء.
- استخدام نظام الـ *primavera* للختبارات المقدمة للعقود الحكومية.
- قصر التحويل بين القطاعات وحددت القرار ان التحويل داخل ذات القطاع بعد مضي سنة من تاريخ اصدار اذن العمل وموافقة صاحب العمل.
- ضيبي شروط انتقال الابدي للعمالة من صاحب عمل لآخر



- الاستمرار في دراسة اختلالات التركيبة السكانية بدولة الكويت على ضوء المقترنات والتوصيات الواردة بتقرير اللجنة العليا في المرحلة الأولى ، و التوصيات المعتمدة في قرار مجلس الوزراء رقم 1198.

- اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتفعيل الآليات التنفيذية والمقترنات المتعلقة بمعالجة اختلالات التركيبة السكانية.

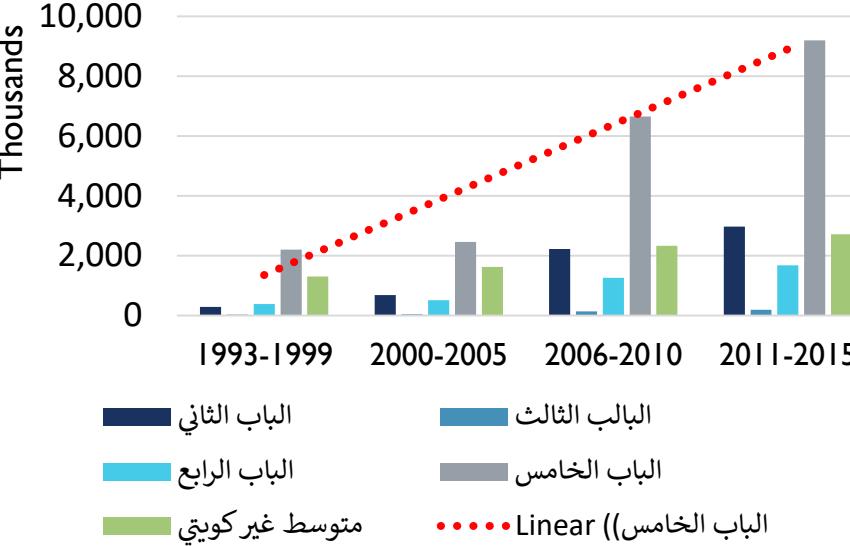
2



3



الشكل يقارن بين متوسط نمو السكان غير الكويتي بحجم المصروفات العامة لميزانية الدولة للجهات الحكومية والإدارات التابعة لها



نسبة زيادة العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي خلال الفترة 2019-2002

115.0 %

نسبة زيادة العاملين غير الكويتيين في القطاع الحكومي خلال الفترة 2019-2002

85.0 %

المتوسط النسبي لإجمالي العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي خلال الفترة 2002-2019

74.0 %

المتوسط النسبي لإجمالي العاملين غير الكويتيين في القطاع الحكومي خلال الفترة 2002-2019

26.0 %

بناء على للأرقام المقابلة، فإن كل 5 % زيادة في متوسط حجم سكان غير الكويتيين يقابلها زيادة 6.15 % في متوسط حجم المصروفات الفعلية العامة للدولة على أسوأ تقدير

15.2 %

نسبة الزيادة في المتوسط النسبي لميزانية الدولة خلال الفترة 2018-1993

379.9 %

نسبة الزيادة في المتوسط النسبي لإجمالي تعداد السكان لغير الكويتي خلال الفترة 1993-2018

124.6 %

قرار 957 لسنة 2019
بشأن اللائحة التنفيذية
لإقامة الأجانب.

قرار 713 لسنة 2017
بشأن تقدير احتياج لعمالة
 أصحاب المشروعات
الصغيرة والمتوسطة.

قرار 6 لسنة 1979 بشأن
التعيين بصفة مؤقتة.

قرار 5 لسنة 2007 بشأن
نموذج عقد الاستعانة بخبرات
غير الكويتيين على بند
المكافآت عن أعمال أخرى.

عبء على خزانة الدولة
كل 5 % زيادة في متوسط
إجمالي الوافدين يقابلها
زيادة في متوسط الميزانية
العامة

الدخول إلى سوق العمل/
الدراسة/الأعمال الخاصة/
أرباب البيوت

إصدار مواد إقامة حسب طبيعة
سماة الدخول (7) مواد إقامة

القرار السادس عشر
بشأن اللائحة التنفيذية
لإقامة الأجانب

ضغط على الخدمات العامة
والطرق والمرافق

تدفق عال على سوق العمل وفي
ضوء تشكل سوق مواز للعمل،
وبينة خصبة لتجارة الإقامات،
كذلك زيادة في أعداد العمالة
الهامشية والسانية والأمية

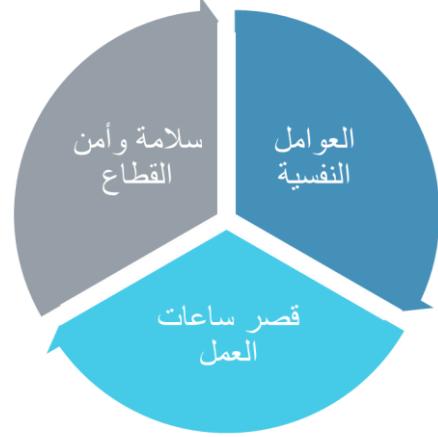
اختلافات أكثر في التركيبة
السكانية

يصاحبه توسيع في أعداد الالتحاق
بعائل نظرا لاستثناءات المهنية

5 حالات من سماة الدخول قابلة
للتحول المباشر مع حالة غير
محددة

التوسيع في إصدار سماة دخول
للبلا (14 نوع)

جاذبية القطاع الحكومي



تمثل وزارة التربية 25%
من موظفي الخدمة
المدنية

ثالث العاملين بالخدمة
المدنية تم توظيفهم في
السنوات الخمس الماضية

يتقاضى المواطنون
ضعف راتب العمالة
الوافدة

موظفو الوزارات من
الشباب ومعظمهم من
الإناث

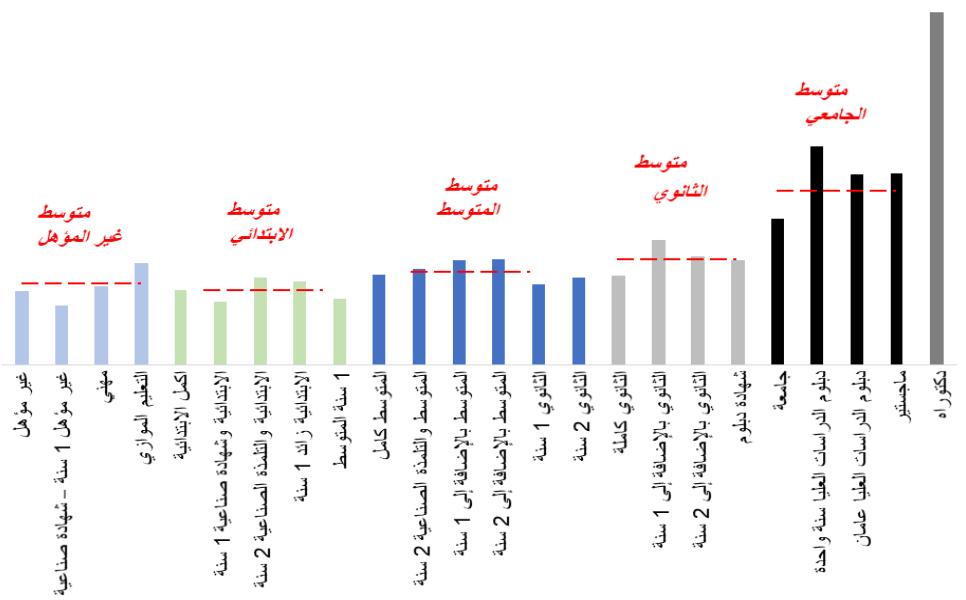
الموظفون الجدد أفضل تعليما

بيان كبير في الراتب الأساسي حسب الجهة

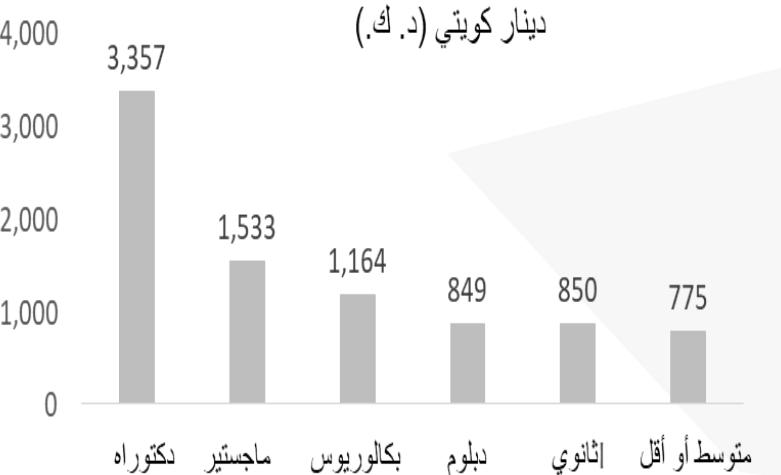
عوائد منخفضة على التعليم حتى الجامعة في القطاع العام في الكويت

الوافدون في القطاع العام
أفضل تعليماً بالنسبة
للكويتيين؛ معظمهم من
مصر والهند

نحوسط صافي الراتب الشهري حسب المستوى التعليمي دينار كويتي (د. ك.)

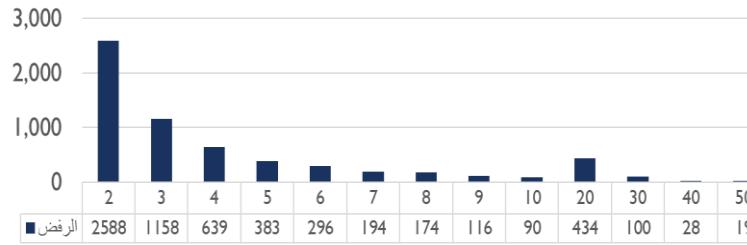


متوسط صافي الرواتب للموظفين الكويتيين الجدد حسب مستوى التعليم
دinar كويتي (د. ك.).



الموظرون الكويتيون بالقطاع العام 2018-2019

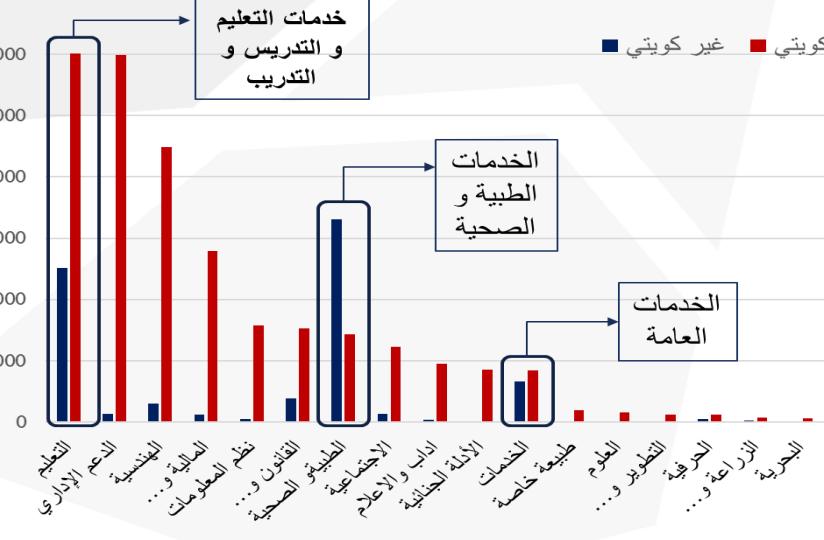
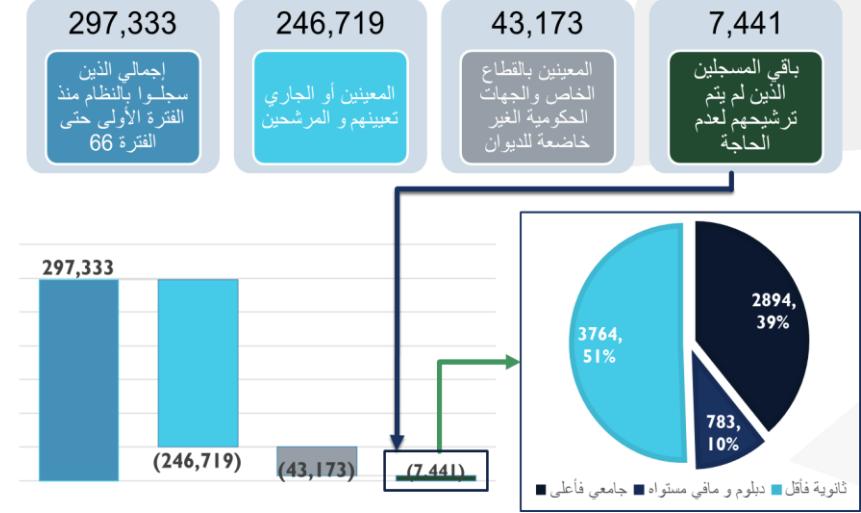
الموظفوون الكويتيون بالقطاع العام 2018-2019					
العمر	صافي الراتب	الراتب الكلى	النسبة المئوية	عدد المتوظفين	
28.65	901	968	64%	13,237	إناث
27.71	1,029	1,106	36%	7,608	ذكور
28.39	948	1,018	100%	20,845	الإجمالي



أسباب الرفض الموقعة:

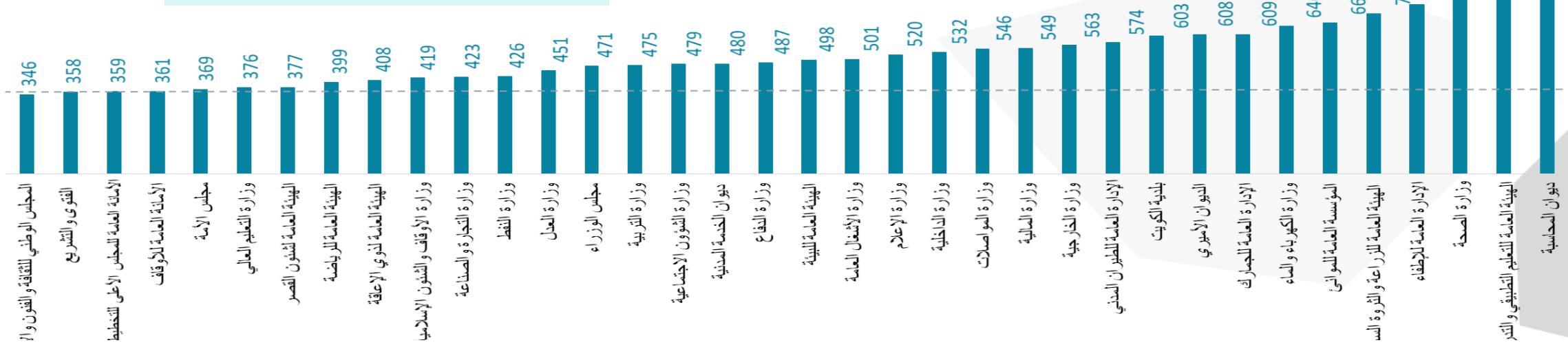
- انتظار جهة محددة للترشيح
- ابقاء ملف التسجيل مفتوحاً لأسباب شخصية

- 6219 حالة قامت برفض الترشيح
- يتكرر رفض الترشيحات من مرتين حتى 50 مرة للشخص الواحد
- المتوسط الحسابي الوزني لحالات الرفض تقريراً 5 مرات



دينار كويتي
(د. ك.)

متوسط الراتب الأساسي بين المؤسسات



سيناريو العمل كالمعتاد: عدد الوظائف الكويتية الجديدة التي تم إنشاؤها بحلول عام 2035 على أساس معدل نمو العمالة في 2012-2017



"الوضع الحالي" لن يخلق فرص عمل جديدة كافية للكويتيين



تتركز النسبة الكبيرة من الكويتيين في قطاع تجارة الجملة والمطاعم والفنادق بنسبة (29%)

يعمل أكثر من 40% من مجموع الكويتيين في "القطاع الخاص" في المؤسسات المملوكة للحكومة بنسبة 100%

قطاعات الخدمات النفطية والمالية لديها كوتا عالية من التكويت وتتوفر أيضًا هيكل للأجر تعتبر جاذبة للعمالة الكويتية

فشل العديد من أكبر القطاعات الفرعية لتوظيف الكويتيين في تحقيق النمو والعمالة في السنوات الأخيرة

تستمر المؤسسات في الاعتماد على الاستهلاك المحلي والعقود الحكومية بدلاً من استغلال الأسواق



مجالات العمل:

- الابتكار والإبداع
- الثقافة والتصميم
- العلوم التطبيقية
- الأبحاث العلمية

0.6%



مجالات العمل:

- التعليم
- الصحة
- الفنون
- تكنولوجيا المعلومات
- الاتصالات

15%



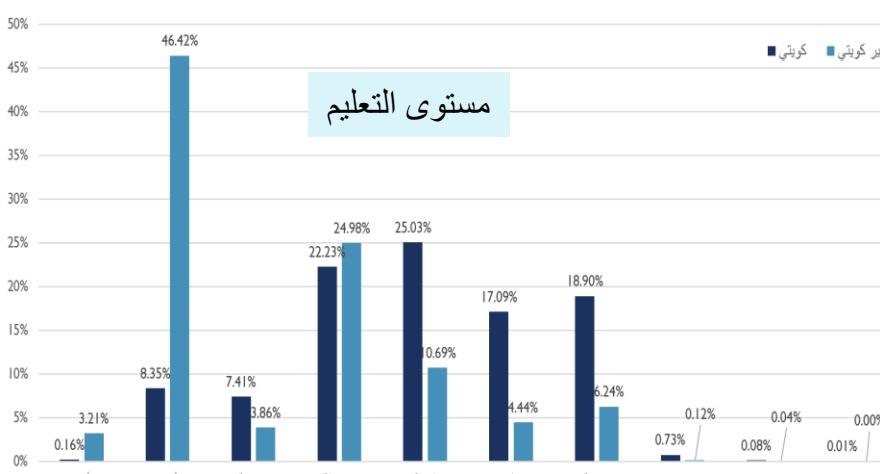
78%

- الجملة والتجزئة
- الأنشطة العقارية
- التشييد والبناء
- الصناعات التحويلية
- خدمات الإقامة والطعام

مؤشر إنتاجية العمل (100 = 2000)

غير كويتي كويتي

مستوى التعليم



الإمارات كويت عمان بحرين لوكس إستونيا مالطا فنلندا نيوزيلندا الولايات المتحدة سعودية



اجمالي القيمة المضافة GVA لكل عامل، 2017
مؤشر المتوسط الوطلي



النفط والخدمات المالية
تقدماً بأضعاف عديدة
على بقية الاقتصاد



استقرار وظيفي عالي
يبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية نحو 1769 دينار، مقابل 1265 دينار للإناث الكويتيات

المعدل الشهري 154 ساعة عمل

إمكانية تأمين دخل إضافي لتوافر الوقت الكافي

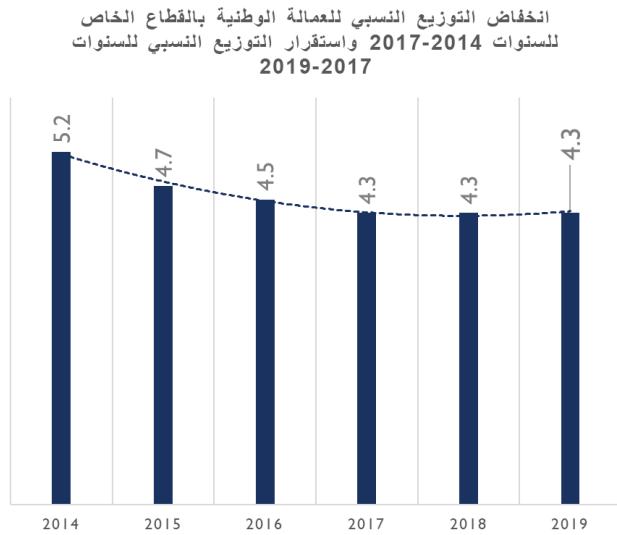
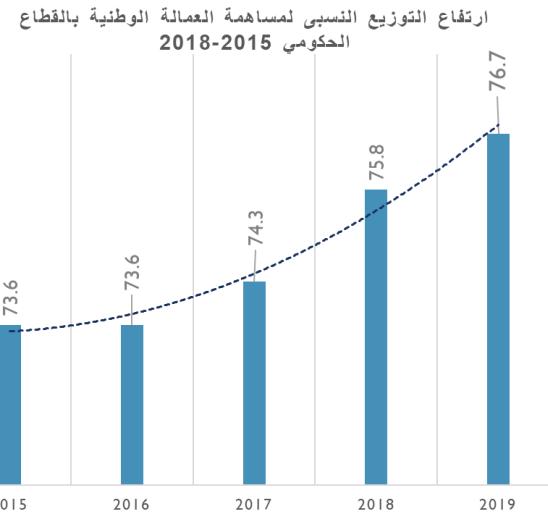


استقرار وظيفي متوسط
يبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية نحو 1387 دينار، مقابل 835 دينار للإناث الكويتيات

المعدل الشهري 187 ساعة عمل

صعوبة تأمين دخل إضافي لعدم توافر الوقت الكافي

ضعف العلاقات الاجتماعية نظراً لطبيعة بيئة العمل



استراتيجية سوق العمل الوطنية تحدد 14 مجالاً للإصلاح لتعزيز مخرجات العمل وإطلاق الإمكانيات الكاملة للقوى العاملة في البلاد



القطاع العام

مجال الإصلاح 1



تعزيز استدامة فاتورة أجور القطاع العام

مجال الإصلاح 2



موازنة أجور القطاع العام مع أجور القطاع الخاص

مجال الإصلاح 3



تحسين أداء القطاع العام

مجال الإصلاح 4



وضع خطة استراتيجية لاستبدال غير الكويتيين بالكويتيين تدريجياً



الحماية الاجتماعية

مجال الإصلاح 5



تعديل هيكل برنامج دعم العمالة للحد من أفضلية العمل في القطاع العام

مجال الإصلاح 6



بناء قدرات هيئة القوى العاملة لاستهداف المحتاجين بشكل أفضل بما في ذلك الباحثين عن عمل

مجال الإصلاح 7



تعديل سياسات التأمينات الاجتماعية لتحفيز الكويتيين للعمل لمدد زمنية أطول

مجال الإصلاح 8



تحسين كفاءة نظام شبكة الأمان الاجتماعي



القطاع الخاص

مجال الإصلاح 9



معالجة تشوّهات السوق وغيرها من المعوقات التي تحول دون التوزيع الفعال للعمالة

مجال الإصلاح 10



معالجة تشوّهات السوق وغيرها من المعوقات التي تحول دون التوزيع الفعال لرأس المال

مجال الإصلاح 11



دعم ريادة الأعمال وإصلاح مناخ العمل التجاري للتوسيع في فرص العمل في القطاع الخاص



رأس المال البشري

مجال الإصلاح 12



تحسّن نواتج التعلم وجودة التعليم



مجال الإصلاح 13



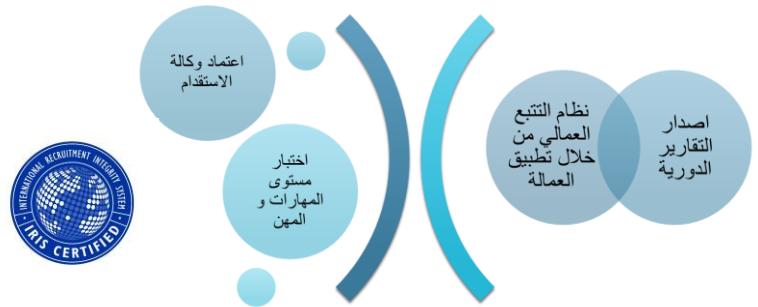
نقوية الروابط بين نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل



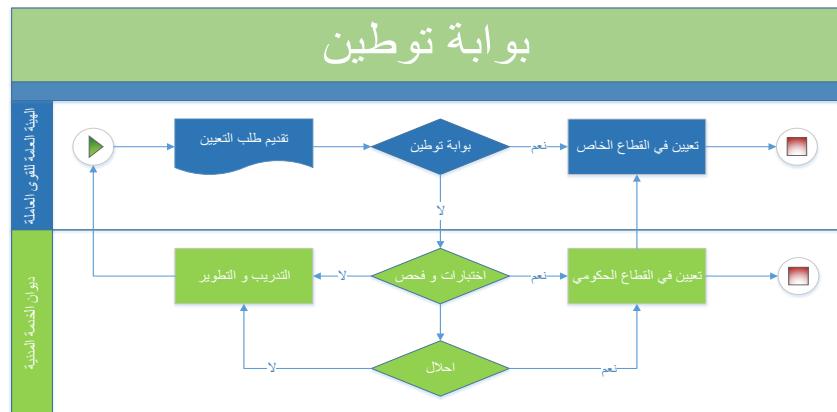
مجال الإصلاح 14



تطبيق تغييرات على مستوى النظام لتعزيز كفاءة نظام التعليم

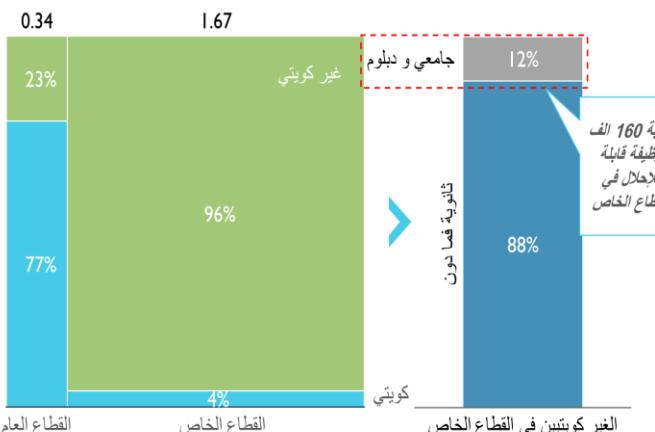


قبل دخول الكويت بعد دخول الكويت

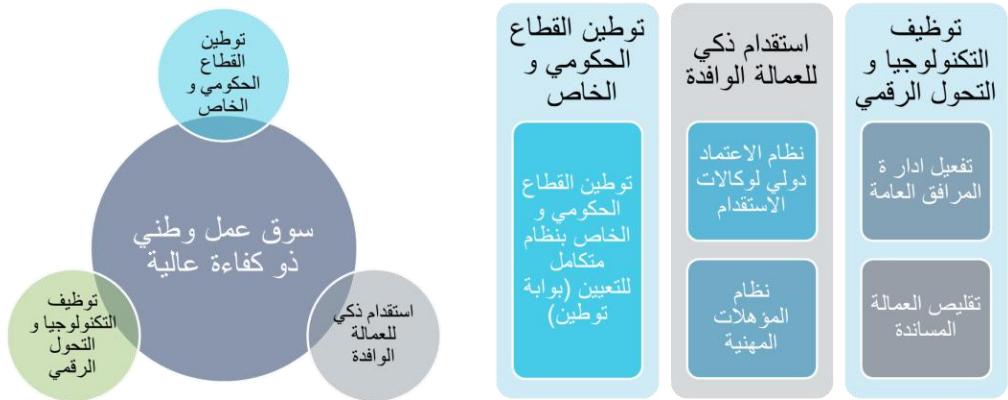


- | | |
|--------------------------|--------------------------|
| الرعاية الصحية: | التعليم |
| • التمريض | • الرياضيات |
| • العلوم الطبية المساعدة | • العلوم بانواعها للمرأة |
| • الطب بانواعه | • المفترسة و الثانوية |

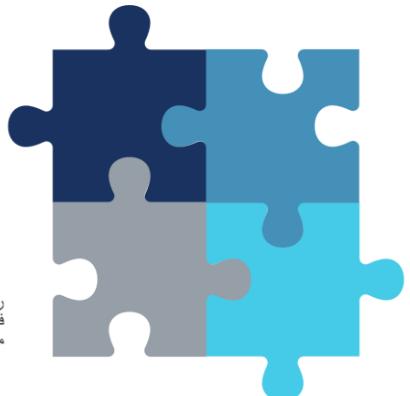
- | | |
|-----------------------------|-------------------------------------|
| الحقوق | العلوم التقنية |
| • الخدمات الإدارية المساعدة | • أمن المعلومات والأمن
المبياني. |



عدد العمالية التي افدة حسب المعنى القابلة للاحلا



ملاحظة: تتدخل الآليات و البرامج في ما بينها

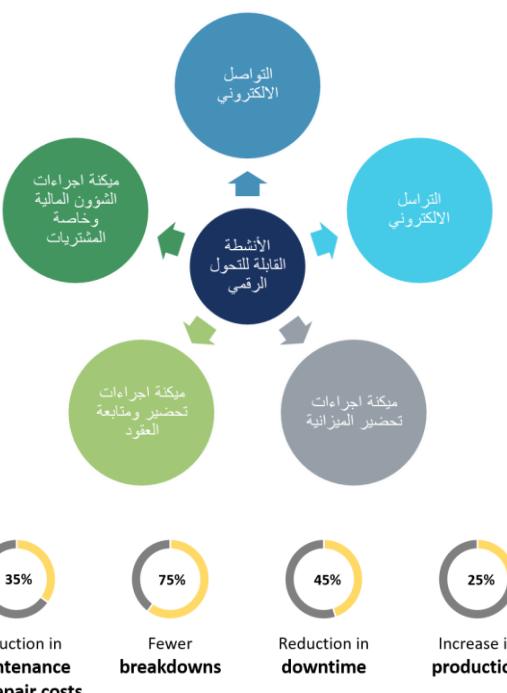
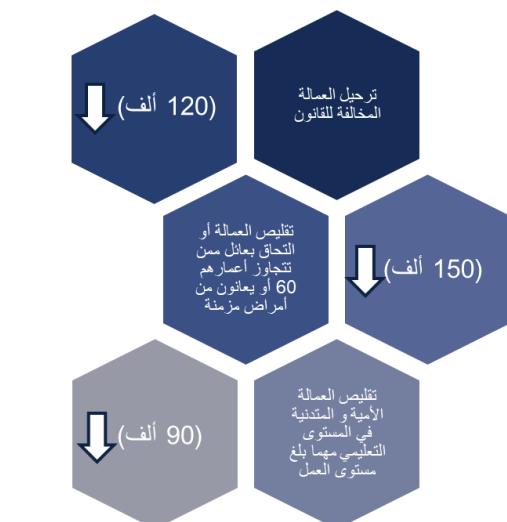


التحول الرقمي للادارة الحكومية

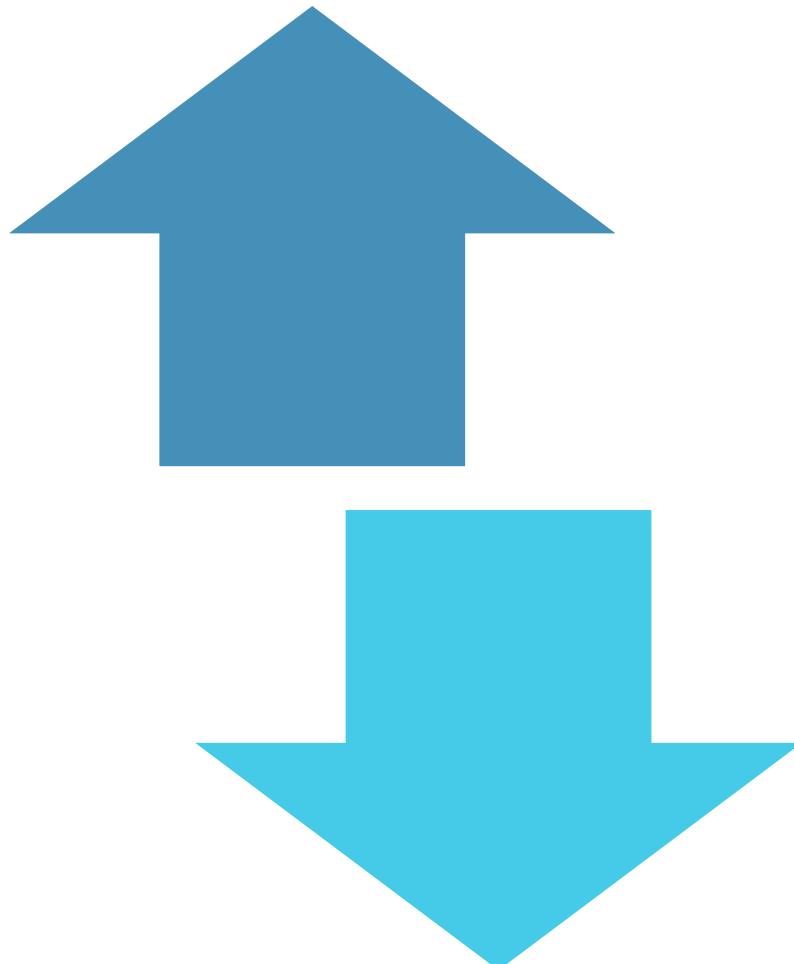
تقليل الخدمات الإدارية المطلوبة المندوبيين والمراسلين و المسواعين أعمال الصيانة

ادارة المرافق الع
للمنشآت الحكومية

تقليل العمالة في مجال المناولة الحراسة و الصيانة و النظافة



النتيجة



توطين القطاع الخاص والعام بالإحلال والتحفيز التدريجي ل 160 ألف وظيفة و تقليل التدفق للقطاع الحكومي

370 ألف من العمالة ذات العائد السلبي على الاقتصاد والمخالفة للقانون من الممكن تقليلها بأدوات قصيرة المدى

الحد من العمالة الهمشية ورفع جودة العمالة بنظام الاستقدام الذكي و المتوقع بـ تقليل حتى 25%

المتوقع بتفعيل التحول الرقمي تقليل عقود العمل المؤقتة في القطاع الحكومي بنسبة تتجاوز 30% و باستخدام نظام إدارة المرافق تقلص عدد العمالة بما لا يقل عن 25% ورفع جودتها

